

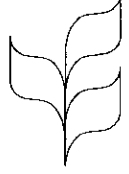


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/9/9/Add.1
15 August 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية

والتكنولوجية

الاجتماع التاسع

مونتريال ، ١٠ - ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

البند ٥-٢ من جدول الأعمال المؤقت *

الاستعمال المستدام : وضع مبادئ عملية وإرشاد تشغيلي وما يرتبط بهما من أدوات

مذكرة من الأمين التنفيذي

ضميمة

إدارة شؤون التنوع البيولوجي للغابات لاستمداد منتجات وخدمات ولتقاسم المنافع

موجز تنفيذي

أعدت المذكرة الحالية استجابة للفقرة ١٩(و) من المقرر ٢٢/٦ الصادر عن مؤتمر الأطراف ، الذي طلب من الأمين التنفيذي أن يعد ، في تعاون مع الهيئات الأخرى ذات الصلة بالموضوع ، تقريراً يشمل توصيات بشأن إدارة شؤون التنوع البيولوجي للغابات ، والاستعمال المستدام لاستمداد المنتجات والخدمات ولتقاسم المنافع . وقد طلب مؤتمر الأطراف أن يشمل التقرير العناصر الآتية : (١) الاستعمال المستدام وإدارة شؤون الغابات ، شاملة إدارتها من جانب مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ؛ (٢) أدوات التخطيط ووضع النماذج ؛ (٣) المعايير والمؤشرات ؛ (٤) التقييم الاقتصادي لسلع التنوع البيولوجي للغابات وخدماته ؛ (٥) رصد الاستعمالات غير المستدامة ؛ (٦) احتياجات مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ؛ (٧) المعلومات المتصلة بالنظر في

احتياجات الأجيال القادمة . وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً أن يكون التقرير قائماً على أساس معلومات صادرة عن الأطراف وعن " الشراكة التعاونية بشأن الغابات " .

في سبيل تسهيل تجميع المعلومات ذات الصلة قام الأمين التنفيذي في أكتوبر ٢٠٠٢ ، بتوزيع استبيان عن القضايا الأنفة الذكر . والمذكرة الحالية تتضمن ، في مقدمتها ، تفسيراً موجزاً للطلب الوارد في الفقرة ١٩ (و) من المقرر ٢٢/٦ ، وللعملية المستعملة لتجميع المعلومات المطلوبة . وقد أجابت على الاستبيان خمسة وعشرون طرفاً من أطراف الاتفاقية ، وإجاباتها مجمعة في السطور الآتية .

قضايا السياسة والتخطيط والشؤون التشريعية

بعد مقدمة موجزة يلخص القسم الثاني من المذكرة الحالية المعلومات المتعلقة بالقضايا التشريعية والسياسية والتخطيطية . وبصفة عامة يبدو أن جهود التنسيق والتغييرات المؤسسية التي قامت بها البلدان تكفل تماسك التدابير داخل الإدارات والمؤسسات الوطنية . وبالإضافة إلى ذلك فإن التعديلات التي أجريت على الأطر القانونية البيئية ، والتي كانت ، بصفة عامة ، نتيجة لاتفاقات تم التوصل إليها على الصعيد الدولي أو لتغييرات في سير الأمور السياسية على الصعيد الوطني ، تساند الانتقال نحو سياسات بيئية سليمة ، وبصفة خاصة ، تساند إنشاء مناطق محمية ومراتع (reserves) طبيعية . ثم أن الأطراف قد تصدت بانتظام لاحتياجات الأجيال القادمة ، بتعزيز توليفة من الأنشطة في سبيل حفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام لموارد الغابات وتقاسم المنافع المستمدة من استعمالها ، وكذلك تمكين المجتمعات المحلية من سلطات معينة.

إن العمل التمهيدي الذي تقوم به البلدان في تنفيذها لسلسلة من البرامج والخطط في سبيل الإدارة المستدامة لموارد الغابات ، وكذلك رسم سياسات واستراتيجيات وطنية ، أمر يستهدف بصفة عامة تحقيق الاستدامة وأفضل مستوى ممكن للخدمات الإيكولوجية ، إلى جانب زيادة التنافسية والانتاجية في قطاع الغابات . وفي حالات كثيرة ، تقدم برامج الغابات الوطنية كأدوات لبناء توافق الآراء ، وتعزيز إشراك أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية والإدارة المستدامة للغابات من خلال تقاسم عمليات صنع القرار . وفي حالات كثيرة ، تشمل البرامج والخطط قيماً اجتماعية - اقتصادية وقيماً ثقافية في إدارة شؤون الغابات وتوفير حماية المعرفة والعادات التقليدية . وقد برزت مشاركة الجمهور كأحد الأدوات الرئيسية لإيجاد التوازن بين العوامل البيئية والاقتصادية والإيكولوجية في تخطيط الغابات وإدارة شؤونها . وقد إنشئ أيضاً عدد من الإعانات وغيرها من الحوافز لمساندة الإدارة المستدامة لشؤون التنوع البيولوجي للغابات .

مجتمعات السكان الأصليين والمحليين

بشأن القضايا المتصلة بمجتمعات السكان الأصليين والمحليين (القسم الثالث) ينوه التقرير بأهمية وضع برامج لتعزيز الإدارة المستدامة والاستعمال المستدام لموارد الغابات ، التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات المحددة لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين . وفي هذه الصدد ، إن الأفعال الناجحة تنطوي بصفة عامة على تنفيذ مشروعات محددة وإيجاد آليات تشاركية . وبصفة عامة فإن معظم المشروعات التي وصفتها الأطراف تهدف إلى

تعزيز نوعية الحياة للمجتمعات المحلية من خلال الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . ثم أن هناك سلسلة من الآليات والإجراءات لتحقيق التوازن بين المصالح المتباينة لعدد من أصحاب المصلحة ، تم الأخذ بها .

الأدوات والمعايير

بشأن قضية التقييم الاقتصادي للسلع والخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي للغابات ، عكف عدد من البلدان على البحث في سبيل إيجاد نهج جديدة (القسم الرابع) بيد أن البحث ، على الرغم من إحرازه تقدماً لم يتغلب بعد على المصاعب التي تعرقل جعل التقييم الاقتصادي شيئاً تشغيلياً . ومحاولات بناء أنظمة حسابية لا تزال في المراحل التمهيديّة في كثير من البلدان . وتم كذلك الأخذ بأدوات وبنهوج تخطيط محددة لإدارة شؤون الموارد ، والتقارير عن الأخذ بمعايير ومؤشرات محددة على الصعيد الدولي ، وتحويل وتفتيح تلك المؤشرات لتطبيقها على الصعيد الوطني ، كلها أمور حدثت . وفي هذا السياق نظرت الأطراف في خطط تكون هي الأدوات العملية لتنفيذ البرامج الطويلة الأمد ، والتشريع الذي يتناول قضايا الحراجة (الغابات) . وبشأن قضية الموارد غير الخشبية للغابات أبلغت معظم البلدان أن هذه الموارد تستعمل استعمالاً واسعاً ، غير أنه لا توجد بعد برامج وأنشطة محددة تستهدف إدارة شؤونها على وجه مستدام . ويقدر ما يخص الأمر الاستعمالات المستدامة ، فإن تحريات الأطراف تستعمل بصفة عامة منهجيات استقصاء مستعملة به في مجال العلوم البيولوجية ، تغطي البرامترات الإيكولوجية والبيولوجية ، ولكنها لا تصور حتماً استدامة الاستعمالات أو استدامة الإدارة للتنوع البيولوجي للغابات .

الوضع القائم في تنفيذ الخطط الطوعية المستقلة لإصدار الشهادات الخاصة بالغابات

من بين ٢٥ دولة أجابت على الاستبيان تم تسليط الضوء على عدة أنظمة لإصدار الشهادات الخاصة بالغابات ، وأهم هذه الأنظمة خطة مجلس الإشراف على الغابات (FSC) والخطة الأوروبية الجامعة لإصدار شهادات الغابات (PEFC) . واختيار البلدان ووضع الخطط الوطنية لإصدار الشهادات كانت بصفة عامة أمراً أوحى به النماذج الأنفة الذكر . وبالنسبة لكل طرف أرسل إجابة ، تسلط الورقة الضوء على الكيفية التي ساندت بها الخطة الطوعية تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة لشؤون الغابات (القسم الخامس) .

المساندة والإسهام في مبادرات التعاون الإقليمي

من بين آليات التعاون الإقليمي التي تم إيجادها على الصعيدين الوطني والإقليمي ، يبدو أن " الشبكات النموذجية للغابات " تبرز باعتبارها من أشد أشكال التعاون فاعلية . ودور المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي (SADC) و " البرنامج البيئي الإقليمي للمحيط الهادئ الجنوبي " (SPREP) هما أيضاً أمران يوجد تنويه بهما ، وقد وصفاً من خلال تجارب الأطراف التي أجابت على الاستبيان (القسم السادس) .

الدروس المستفادة

إن القسم السابع يغطي الدروس التي استفادتها البلدان بشأن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وتقاسم المنافع وبشأن شواغل كل بلد في مجال تلك القضايا . ومن الإجابات التي وردت يتمخض توافق في الآراء عن أهمية توعية الجمهور وبرامج التثقيف والاتصال لتعزيز الممارسات المستدامة . ثم أن الحاجة إلى مزيد من

البحث ومن رصد التنوع البيولوجي وتقاسم المعلومات قد تبيينها كثير من البلدان باعتبارها أمراً ذا أولوية . وبالإضافة إلى ذلك تبيين عدد من البلدان أن التشاور مع المجتمعات المحلية وبناء القدرة هما من وسائل تحسين الإدارة المستدامة للغابات .

توصيات مقترحة

إن العناصر المقترحة الآتية لتوصيات من جانب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية لمؤتمر الأطراف (ويشار إليها في هذه الوثيقة بعبارة " الهيئة الفرعية ") هي عناصر مستمدة من الآراء والاقتراحات المقدمة من الأطراف التي أجابت على الاستبيان ، وهي تقوم على أساس الخبرات الوطنية في مجال الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للغابات وتقاسم المنافع .

١- بشأن استراتيجيات ونهج الإدارة ، توجد حاجة إلى ما يلي :

(أ) الاعتراف بنهج واسع النطاق في إدارة شؤون الأنظمة الإيكولوجية يشمل نماذج الإدارة المستدامة للغابات وكذلك نهج الأنظمة الإيكولوجية باعتبارها إطاراً ملائماً لمساندة التخطيط والإدارة بالمقاييس اللازمة على مستوى المناظر الطبيعية ؛

(ب) الاعتراف بأن الإدارة المستدامة للغابات القائمة على أساس مبادئ البقاء الاقتصادي والقبول الاجتماعي - البيئي والسلامة الإيكولوجية إنما هي إطار ملائم للربط بين أهداف الحفظ وأهداف التنمية ؛

(ج) وضع و/أو استعراض التشريع الموجود على الصعيد الوطني في هذا الموضوع ، في سبيل معالجة وتعزيز الأنظمة القائمة في سبيل الإدارة المستدامة للغابات .

٢- بشأن مجتمعات السكان الأصليين والمحليين توجد حاجة إلى ما يلي :

(أ) استعراض ما يوجد من تشريع ووضع التدابير التشريعية المحددة حسب مقتضى الحال ، لحماية المعرفة التقليدية المتصلة بالغابات ؛

(ب) كفاءة التطبيق الفعال للتشريع ، في سبيل السير قدماً بالإدارة المستدامة واستعمال التنوع البيولوجي للغابات وتقاسم المنافع ؛

(ج) الشروع في - أو تعزيز - حملات محددة لتوعية الجمهور ، لمزيد من مشاركة الجمهور في الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي للغابات في محيط المجتمعات الأصلية والمحلية ؛

(د) تعزيز نقل التكنولوجيا واستعمال الحوافز الوافية لتعزيز مشاركة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين في الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي للغابات ؛

(هـ) تبيين ومعالجة الاحتياجات التقنية والمالية لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين المتصلة بالإدارة المستدامة لشؤون الغابات .

٣- بشأن آليات التشارك ، وتقاسم المعلومات والتثقيف ، هناك حاجة إلى ما يلي :

(أ) بذل أنشطة إضافية على الصعيدين الدولي والوطني ، وتعزيز التعاون بين المنظمات والمؤسسات ذات الصلة المسؤولة عن الحفظ وعن إدارة شؤون الغابات ، بوسائل منها تقاسم المعلومات بشأن الدروس المستفادة في مجال الإدارة المستدامة للغابات وتبين الآليات التقنية والمالية التي يمكن أن تساند البلدان النامية على تنفيذ البرامج والاستراتيجيات ذات الصلة بالموضوع ؛

(ب) تحسين الأنظمة الوطنية لرصد الغابات ، ووضع قوائم جرد وطنية لهذا الغرض ، وكذلك مراكز تسجيل ووضع واستعمال مؤشرات وافية على التنوع البيولوجي للغابات ، والقيام بوضع الخرائط وبرصد منتظم للتنوع البيولوجي ؛

(ج) تشجيع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر ، والسماح لهم بالمشاركة في برامج الحراجة (أي برامج الغابات) الوطنية لتلبية الطلب على موارد الغابات الأصلية مع تعزيز الاستعمال المستدام للموارد وحماية المعرفة التقليدية ؛

(د) اعتبار التعليم والتدريب المهني أمراً ذا أولوية في سبيل الإدارة المستدامة للغابات ، وفي هذا المجال ، تعزيز إنشاء الأنظمة الإقليمية والوطنية و/أو المحلية للتعليم والتدريب ، التي تستهدف مختلف أصحاب المصلحة .

٤- بشأن التعاون توجد حاجة إلى ما يلي :

(أ) تبين الآليات التقنية والمالية التي تساند البلدان في تنفيذها للبرامج والتدابير الاستراتيجية في سبيل تعزيز الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للغابات ، مثل البحث وقوائم الجرد وتعزيز مشاركة منظمات مجتمعات السكان المحليين والأصليين ؛

(ب) توفير مساعدة مالية وتقنية إضافية للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي ، من خلال أمور منها إلتزام أقوى من جانب الحكومات المانحة والمنظمات الدولية المانحة بمساندة الإدارة المستدامة واستعمال التنوع البيولوجي .

المحتويات

الصفحات

موجز تنفيذي	١
توصيات مقترحة	٤
أولاً- مقدمة	٨
ثانياً- قضايا السياسة والتخطيط ، والشؤون التشريعية	٩
ألف- تعديل الترتيبات المؤسسية الموجودة ، وتشريع الحراجة (الغابات)	٩
باء- احتياجات الأجيال القادمة ومصالحها	١٠
جيم- السياسات والاستراتيجيات والبرامج والخطط	١٠
دال- إدماج القيم الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية	١٢
ثالثاً- مجتمعات السكان الأصليين والمحليين	١٣
ألف- المشروعات التي تعزز الاستعمالات التقليدية والمعرفة التقليدية	١٣
باء- الآليات التشاركية	١٤
رابعاً- الأدوات والمعايير	١٤
ألف- التقييم الاقتصادي للسلع والخدمات الناشئة عن التنوع البيولوجي للغابات	١٤
باء- التخطيط ووضع النماذج لأدوات الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي للغابات	١٥
جيم- معايير ومؤشرات الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للغابات	١٦
دال- الاستعمال المستدام لموارد الغابات غير الخشبية (NTFR)	١٨
خامساً- الوضع القائم في تنفيذ الخطط الطوعية المستقلة لإصدار الشهادات الخاصة بالغابات	١٩
سادساً- مساندة وإسهام في مبادرات التعاون الإقليمية	٢١
سابعاً- الدروس المستفادة	٢٣

المرفق

المرفق الأول- العنصر ١، الغاية ٤ ، الهدف ١ من برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي

للغايات ٢٦.....

المرفق الثاني- استبيان ٢٧.....

أولاً- مقدمة

١- في أبريل ٢٠٠٢ أقر الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف برنامج عمل موسعاً بشأن التنوع البيولوجي للغابات (المقرر ٢٢/٦) . وفي سبيل المساعدة على تنفيذ برنامج العمل الموسع ، طلب من الأمين التنفيذي أن يتخذ تدابير تعالج بعض مجالات التركيز في البداية ، تم تبينها باعتبارها خطوات هامة لتنفيذ الأنشطة الإقليمية والدولية . وفي الفقرة ١٩ (و) من المقرر ٢٢/٦ ، طلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي ، أن يقوم في تعاون مع محفل الأمم المتحدة للغابات ومع أعضاء الشراكة التعاونية بشأن الغابات ، وغيرهما من الهيئات ذات الصلة شاملة منظمات ومؤسسات وعمليات الشعوب الأصلية ، بوضع تقرير يشمل توصيات ، يعالج إدارة التنوع البيولوجي للغابات والاستعمال المستدام له لاستمداد منتجات وخدمات منه ولتقاسم المنافع .

٢- إن الغرض من هذا التقرير هو " المساعدة على تنفيذ الأنشطة المندرجة تحت العنصر ١ ، الغاية ٤ ، الهدف ١ من برنامج العمل (الوارد في المرفق الأول فيما يلي) ، بالنظر إلى الكيفية التي تنظر فيها الأطراف إلى الاستدامة الطويلة الأجل وإلى حفظ التنوع البيولوجي للغابات ، في سياق التجارة وما يتصل بها من حصاد منتجات الغابات المتصلة بتلك التجارة " . وكما طلب ذلك المقرر ٢٢/٦ ، ينبغي أن يكون التقرير قائماً على أساس المعلومات المقدمة من الأطراف ومن أعضاء الشراكة التعاونية بشأن الغابات (CPF) وأن يغطي أموراً منها ما يلي : (أ) الاستعمال المستدام وإدارة شؤون الغابات ؛ (ب) أدوات التخطيط ووضع النماذج ؛ (ج) المعايير والمؤشرات ؛ (د) التقييم الاقتصادي للسلع والخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي للغابات ؛ (هـ) رصد الاستعمال غير القابل للاستدامة ؛ (و) احتياجات مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، والمعلومات المتعلقة بالنظر في احتياجات الأجيال القادمة .

٣- في سبيل تجميع المعلومات ذات الصلة بالموضوع ، من الأطراف ، أصدرت الأمانة ، في أكتوبر ٢٠٠٢ ، استبياناً (أنظر المرفق الثاني) يعالج الموضوعات الآتية الذكر . والمعلومات الواردة في هذه التقرير قائمة على أساس الإجابات التي وردت على الاستبيان من ٢٥ طرفاً^١ في الاتفاقية . والنص الكامل للبيانات الواردة من الأطراف متاح على وب سايت الاتفاقية بعنوان www.biodiv.org .

٤- في سبيل تسهيل الإسهام من جانب محفل الأمم المتحدة للغابات وأعضاء الشراكة التعاونية بشأن الغابات ، وغيرهما من الهيئات ذات الصلة ، أنشأت الأمانة في يونيو ٢٠٠٣ صفحة مقيدة ، على وب سايت الاتفاقية ، أعلن فيها مشروع جميع الوثائق ليجري استعراضها وتقديم تعليقات إضافية عليها .

٥- نظراً للعدد المحدود من الإجابات التي وردت ، إن النتائج التي تستمدها المذكرة الحالية لا يمكن تعميمها على جميع البلدان .

^١ وردت بيانات من كل من الأرجنتين ، النمسا ، بلاروس ، بوليفيا ، كندا ، كولومبيا ، الجمهورية التشيكية ، قبرص ، أكوادور ، أستونيا ، فنلندا ، ألمانيا ، غواتيمالا ، أيرلندا ، جمهورية إيران الإسلامية ، موريشيوس ، نيجيريا ، عمان ، بولندا ، جمهورية ملدوفا ، ساموا ، السودان ، سويسرا ، طاجيكستان ، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة .

ثانياً - قضايا السياسة والتخطيط ، والشؤون التشريعية

٦- في سبيل تعزيز الإدارة المستدامة واستعمال التنوع البيولوجي للغابات ، اتخذت البلدان عدداً من التدابير تشمل تغييرات مؤسسية وتعديل و/أو إنشاء تشريع جديد ، وإعداد استراتيجيات وخطط ما بين الأجيال ، وسياسات وخطط تعالج هذه القضية ، وإدماج القيم الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية في رسم السياسة المتصلة بهذه الموضوع . وفيما يلي بيان بتلك التدابير التي اتخذتها البلدان .

الف - تعديل الترتيبات المؤسسية الموجودة ، وتشريع الحراجة (الغابات)

٧- إن عدداً من الأطراف قد أنشأ مؤسسات جديدة بقصد تعزيز التماسك بين التدابير المتخذة وتفاذي الأزواجية بين الجهود التي تبذلها الإدارات والمؤسسات الوطنية . فمثلاً ، في نيجيريا ، والأرجنتين وساموا أنشئت إدارات جديدة لحفظ البيئة ووكالات وطنية لحفظ البيئة ، داخل الوزارات المعنية بالموارد الطبيعية لمساندة تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي . وعلى غرار ذلك ، في غوايتمالا ، من المتوقع أن يؤدي إنشاء اللجنة الوطنية لمقاييس الغابات إلى تعزيز التضافر بين ١٥ مؤسسة وطنية في عملها بشأن مقاييس الإدارة المستدامة والمعايير والمؤشرات . وهناك أيضاً خطط يجرى وضعها في كثير من البلدان لتحقيق إنماج ، داخل وحدة تقنية وحيدة ، بين عدة أقسام وإدارات في سبيل توحيد المسؤوليات المتعلقة بالحفظ والبيئة .

٨- إن التغييرات السياسة الداخلية وإعادة الهيكلة ، وكذلك الالتزامات الجديدة والتطورات الجديدة المتفق عليها على الصعيد الدولي ، هي أساس معظم التعديلات في الأطر القانونية البيئية التي وضعت في كثير من البلدان . وفي البلدان الأوروبية ، إن الإلتزام والمبادئ المتفق عليها في المؤتمر الوزاري بشأن حماية الغابات في أوروبا ، مثلاً ، كان له وقع رئيسي على قوانين الغابات الوطنية وتشريعاتها . ويتعلق ذلك بحالة النمسا وبلاروس : فكل من القانون النمساوي للغابات ومدونة بلاروس للغابات مبنيان على مفاهيم الاستعمال المستدام المتعدد الوظائف للغابات ، وحفظ التنوع البيولوجي وتنوع المناظر الطبيعية ، وصون الوظائف الإيكولوجية للغابات .

٩- صدر تشريع جديد خلال العقد الأخير أيضاً لتعزيز إنشاء مناطق محمية تشمل المراتع الوطنية ومجالات أخرى ذات قيمة محددة . وفي أستونيا ، أنشأت الحكومة في ١٩٩٥ " المراتع الحرجة للموارد الطبيعية المتجددة " ، من خلال قانون التنمية المستدامة ، في سبيل مساندة التوازن الطبيعي وتجديد التنوع البيولوجي . وسعيًا إلى غرض مماثل ، تقوم فنلندا بالتخطيط اللازم كي تنفذ ، حتى عام ٢٠٠٤ ، عدة برامج لإنشاء مراتع وطنية ومناطق طبيعية محمية . وتقوم غواتيمالا بإيجاد الآليات القانونية التي من شأنها أن تعزز الإدارة المستدامة للغابات داخل المناطق المحمية . والمواقع الهامة من الناحية الإيكولوجية محمية في سويسرا من خلال قانون حماية التراث الطبيعي الذي أقر في ١٩٦٦ ، ويتبين المواقع المطلوب وضعها تحت أنظمة إدارة خاصة ، والمفهوم القادم لإدارة مناطق الغابات المحمية ، الذي يضع الأهداف المتعلقة بالمناطق المحمية . وحماية الأنواع المعرضة للمخاطر يعززها في كندا قانون الأنواع المعرضة للمخاطر (SARA - ٢٠٠٢) وخطط عمل لاسترداد الأنواع التي وجد أنها أشد تعرضاً للمخاطر ، التي تلعب فيها المجتمعات الأصلية دوراً أساسياً . وقد

أنشئت أنظمة وطنية أخرى بغرض أن يعالج على وجه التحديد الاستعمال المستدام وقضايا تقاسم المنافع ، كما في حالة قانون الغابات في بوليفيا ومشروع القانون الذي يعالج الحفظ والاستعمال السليم لموارد التنوع البيولوجي في وزارة الزراعة والأسماك في عمان .

باء- احتياجات الأجيال القادمة ومصالحها

١٠- عالجت الأطراف قضية الطبيعة المشتركة بين الأجيال لخططها واستراتيجياتها المتعلقة بالإدارة والاستعمال للتنوع البيولوجي ، بشكل مماثل . والاستقرار الحراجي وكذلك تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة يعتبر عادة وسيلة هامة لضمان الاستدامة الاجتماعية والبيئية للغابات . وبعبارة أخرى ، إن صيانة الأنظمة الإيكولوجية للغابات على المدى الطويل تعتبر أمراً يمكن تحقيقه من خلال توليفة من حفظ تنوع الأنواع ، والاستعمال المستدام والاستعمال الفعال لمكونات التنوع البيولوجي وتقاسم المنافع المستمدة من ذلك الاستعمال ، وهو أمر سوف يسهم في تخفيف وطأة الفقر في الأجيال القادمة ومستويات من الحياة أعلى من المستويات الحالية . وهذا المفهوم موجود مثلاً في أنظمة التخطيط في الجمهورية التشيكية وكولومبيا وأستونيا وبوليفيا وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ونيجيريا . وبالنسبة لعدد من الأطراف التي أجابت على الاستبيان ، إن التخطيط للجيل القادم يستوعب وضع خطط متعددة السنوات ، التي يمكن أن يغطي أجلها مصالح الأجيال القادمة . إن الخطة الاستراتيجية لإدارة الغابات والبرنامج الوطني للتشجير في بلاروس ، وسياسة الحراجة الفنلندية ، والبرنامج الوطني البولندي للتشجير ، وكذلك الخطة الوطنية الكولومبية لإدارة الغابات ، كلها أمور تتطوي على رؤيات وأهداف على المدى الطويل .

١١- إن القيادة السياسية وتمكين المجتمعات المحلية من إدارة الموارد الطبيعية تم تبيينها أيضاً باعتبارها وسائل جوهرية لمعالجة احتياجات الأجيال الحالية والقادمة . وقد نوهت أكودور وساموا وألمانيا بمفهوم التوجيه (stewardship) وذكرت سويسرا المبدأ الوطني للديمقراطية المباشرة ، الذي يتيح للمواطنين فرص التأثير في أنشطة الحكومة من خلال مبادرات تصدر عن الشعب ، وعلى غرار ذلك ، يجرى تبيين احتياجات الأجيال القادمة في كندا من خلال مشاورات واسعة النطاق تجري عن طريق محافل عامة . وقد لاحظت كندا أن استراتيجياتها الوطنية الحراجية ، السابقة والحالية ، تمثل الرؤية والقيم الجماعية للمواطنين بالنسبة لمستقبل غاباتهم ، ومقصود منها أن ترشد الجهود الوطنية في مجال إدارة الغابات على نحو مستدام .

جيم - السياسات والاستراتيجيات والبرامج والخطط

١٢- إن معظم الأطراف التي أجابت على الاستبيان تقريباً قد قدمت تقريراً عن وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المقصود منها تعزيز أنظمة مساندة الغابات . والخطط الاستراتيجية تسعى في المعتاد إلى إيجاد توازن بين الاستمرارية والارتقاء إلى المستوى الأمثل في الخدمات الإيكولوجية ، وإلى زيادة التنافسية والإنتاجية في قطاع الغابات . وفي حالة أستونيا ، مثلاً ، تقوم الاستراتيجية البيئية الوطنية بالتأليف بين الحاجة إلى تحقيق الاستدامة في الغابات وبين زيادة الكفاءة لإدارة الغابات ، شاملة الانتاج المستدام والاستعمال الفعال لمنتجات الغابات . وفي بوليفيا ، إن تنمية قطاع الغابات أمر تسعى البلد إليه من خلال زيادة قدرة المؤسسات العامة وكذلك تعزيز خدمات الغابات . وتقوم " استراتيجية التنمية المستدامة للغابات في أكودور " بتعزيز

الخدمات البيئية وحماية التنوع الثقافي والبيولوجي ، كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة . والحاجة إلى إيجاد توازن بين مختلف خدمات الغابات هي أيضاً موضع تركيز النهج المتعدد الوظائف في إدارة الغابات واستعمالها ، التي تشجعها كل من كولومبيا وألمانيا وبلاروس . وفي جميع الحالات ، تعتبر استدامة الغابات توليفة بين حفظها وصيانة استخدامات الغابات ووظائفها .

١٣- إن حفظ التنوع البيولوجي للغابات يسير قدماً بصفة عامة من خلال إنشاء أنظمة الممرات الخضراء أو الشبكات من المناطق المحمية ذات الصفة التمثيلية للتنوع في البلد كله ، مثل حالات الاستراتيجية الوطنية الكندية للغابات أو استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الغابات في ملدوفا . ومن المعترف به أن نهجاً يقوم على أساس إنشاء مناطق محمية يمكن أن يحتفظ بسلامة الأنظمة الإيكولوجية ويسهم في صون الأواهل الصحية لأنواع الأصلية ويعمل كمخزن للموارد الجينية القابلة للاستبدال .

١٤- على رغم من أن الموضوع لم يعالجه الاستبيان على وجه التحديد ، قدمت الأطراف تقارير عن إنشاء إعانات وحوافز أخرى في سبيل الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي للغابات . ففي النمسا ، بالإضافة إلى نظام شامل لإعانات الغابات ، يتضمن صرف أموال عامة لأصحاب الغابات لمساندة أنشطة محددة ، تعترف الحكومة بأصحاب الغابات الذين يديرون غاباتهم بطريقة مستدامة ، وذلك بمنحهم " جائزة الإدارة النموذجية للغابات " . وتستعمل الإعانات بصفة عامة لتعزيز استعادة استتبات الغابات وحفظها ، كما يحدث ذلك في الجمهورية التشيكية أو في فنلندا . وفي الحالة الأخيرة ، تبين خطة التعويض الكافية التي ينبغي أن يقوم بها المالك ، بموجب تعاهد خاص ، بصون أو إضافة جديد إلى القيمة الطبيعية لغابته ، وتبين الطريقة التي سيتم بها تعويضه من " مشتري " تلك القيمة الطبيعية ، سواء أكانت الدولة أو كانت مؤسسة من المؤسسات . وعلى غرار ذلك ففي إيرلندا ، يمكن أن يستفيد حفظ الأجرح وتنميتها من منح تعطيتها الدولة . وفي موريشيوس تتضمن الحوافز للملاك الخصوصيين القائمين بإعادة تكوين الغابات في المناطق الجبلية والمناطق المتاخمة للأنهار ، إهداء مساعدة تقنية كذلك .

١٥- ذكرت الأطراف أيضاً بتوسع إعداد وتنفيذ سلسلة من البرامج والخطط في سبيل الإدارة المستدامة لموارد الغابات ، تعكس بصفة عامة الأحكام والمبادئ والخطوط الإرشادية المتفق عليها على الصعيد الدولي . وكثيراً ما تكون البرامج مختلفة في طبيعتها وتطلعاتها . واستعادة الكتلة الأحيائية للغابات وإعادة انعاشها ، وإعادة التشجير وتوسيع مشاتل الغابات ، إلى جانب تنوع الانتاجات ، هي الأهداف الرئيسية للبرامج في الأرجنتين (أي " برنامج الغابة الاجتماعي " و " البرنامج النموذجي الوطني للغابات ") وفي موريشيوس . والخطة الوطنية الكولومبية لتنمية الغابات (PNDF) تعالج بشكل شامل الحفظ والاستعمال المستدام ، وتنمية الصناعة ومشاركة المجتمع . وفي حالات أخرى ، يبدو أن البرامج الوطنية تعطي تمييزاً لحفظ الغابات وإنشاء شبكات من المجالات المحمية والمراتع الوطنية . وبرامج المرابع الوطنية في النمسا وكذلك البرنامج الوطني للاستعمال الفعال للموارد الطبيعية ولحماية البيئة في بلاروس ، هما مثالان على هذه النمط من النشاط . وعلى غرار ذلك فإن البرنامج الوطني للغابات في فنلندا يركز على الاستعادة وعلى إدارة المناطق الموجودة لحفظ الطبيعة .

١٦- فسي كثير من الأحيان ، تكون البرامج الوطنية للغابات أدوات لإيجاد توافق بين الآراء بشأن القضايا المتصلة بالموضوع في مجال التخطيط وتعزيز إشراك مختلف أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية في الإدارة

المستدامة للغابات من خلال تقاسم عملية صنع القرار . والبرنامج الكندي للغابات النموذجية ، مثلاً ، يتضمن شراكات بين الجماعات والأفراد في إدارة ١١ غابة نموذجية على مدى كندا ، تغطي أكثر من ٦ ملايين هكتار ، وتمثل الإيكولوجيات المختلفة للغابات الرئيسية . وعلى غرار ذلك طرحت سويسرا في عام ٢٠٠١ البرنامج الوطني السويسري للغابات ، وهو عملية تشاركية ومشتركة بين عدة قطاعات تجمع بين القطاع الخاص والقطاع العام ، في الإدارة المستدامة للغابات . والبرنامج الألماني الوطني للغابات يعزز الحوار الجاري حول هذه القضية ، موفراً بذلك إطاراً للسياسة العامة وللتدابير من جانب مختلف أصحاب المصلحة .

دال - إدماج القيم الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية

١٧- إن عدداً من البلدان قد اعترف بالحاجة إلى حماية ما لدى السكان الأصليين والمحليين من معرفة وعادات في برامجها وخطتها المتعلقة بالتنمية المستدامة للغابات ، إلى جانب الحاجة إلى التصدي للعواقب التي تنجم عن التغييرات في استعمالات الغابات على الإدارة التقليدية للغابات في المناطق الزراعية ، كما هي الحال في الأرجنتين وبلاروس . ونظام الغابة البوليفية يتعلق أيضاً بالآثار الاقتصادية الإيجابية التي يمكن أن تولدها استعمالات الغابات ، وتبعاً لذلك الحاجة إلى توزيع المنافع بطريقة منصفة بين جميع أصحاب المصلحة .

١٨- ترى بلدان أخرى أن الاستعمالات المتكاملة للغابات هي العنصر الأساسي في إدارة الغابات وتخطيطها ، في سبيل التآليف بين الوظائف الإيكولوجية والاقتصادية للغابات . وفي الجمهورية التشكية مثلاً إن صون الوظائف الاجتماعية - الاقتصادية هو أحد المعايير الرئيسية الداخلة في خطة تخطيط الغابات التي تعزز أموراً منها التنمية الريفية للمناطق الحراجية ، وتنمية فرص عمالة جديدة واستخدامات ترفيهية للغابات . والاستخدامات الترفيهية ، وتصميم المناظر الطبيعية والأركيولوجية في الموقع ، هي أيضاً قيم ثقافية تدخل في الخطة الإيرلندية لاستدامة الغابات . والحراجة المتعددة الوظائف ، التي هي الهدف المركزي لسياسة الغابات في ألمانيا ، تنطبق على جميع أنواع أدوات التخطيط والإدارة والرصد . والاستدامة الاجتماعية والثقافية تساند في فنلندا من خلال إدماج استعمالات مختلفة للغابات ، مثل الصيد ، واستعمالات ترفيهية أخرى . وبالإضافة إلى ذلك فإن إسهام أصحاب المصلحة في إعداد سياسات وبرامج الغابات يكفل إدخال القيم الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية في الأنشطة المزمعة .

١٩- والواقع أن مشاركة الجمهور قد تبنت كأحد الأدوات الرئيسية في تحقيق التوازن بين العوامل البيئية والاقتصادية والإيكولوجية في تخطيط الغابات . ومساهمة المجتمع المدني ، خصوصاً السكان الريفيين ومجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، في رصد السياسة العامة ، أمر يلقي تعزيزاً كبيراً في غواتيمالا وأكوادور وكولومبيا . وتساند عمان إشراك الجمهور في برامج حراجية متنوعة . وفي ساموا شرع في مشروعات وشرع في تنفيذها خلال عملية التشاور بين مختلف فروع العلم ، في سبيل الإشراك الفعال لأصحاب المصلحة الرئيسيين . وتشجع حكومة السودان مشاركة المجتمعات المحلية في حماية الغابات والاستعمال المستدام لها ، وقد كفلت حيازة الأرض بالنسبة لغابات المجتمعات . والمجتمعات على بيئة بقضايا الإدارة ، وتشترك إشتراكاً نشطاً في ممارسات إعادة الانعاش والحماية واستزراع الغابات ، وتنمية موارد الغابات . وقد أدخلت رسمياً إجراءات مشاركة الجمهور في تخطيط إدارة الغابات على المستوى الإقليمي في سويسرا ، التي يقتضي فيها الأمر أن تكفل

الكتنونات ما يلي : (١) أن يكون الجمهور على بينة من أهداف ومجرى الأمور في عملية التخطيط (٢) أن يكون الجمهور قادراً على المساهمة بطريقة وافية (٣) أن يستشار الجمهور بشأن وثائق التخطيط .

٢٠- إن التنمية المستدامة الاجتماعية - الاقتصادية والإيكولوجية للغابات في النمسا أمر يلقى تعزيزاً من خلال مناطق خاصة عينت باعتبارها مراتع قرى أحيائية أو حصلت على الدبلوم الأوروبي من المجلس الأوروبي . وفي كلتا الحالتين تكون الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية من ضمن المعايير الرئيسية للاختيار . وبالإضافة إلى ذلك فإن العمل العلمي يجرى لدى المؤسسات الأكاديمية فيما يتعلق بالقيم الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للغابات ، ويوفر الأساس لتصميم أدوات التخطيط في سبيل الاستعمال المستدام للموارد الحراجية . وتقوم كندا أيضاً بسلسلة من الدراسات الاجتماعية - الاقتصادية بشأن المجتمعات التي تعتمد على الموارد ، وتحاول إدماج القيم الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية في الممارسات الحراجية ، بتفهم الترابط بين البشر والطبيعة . وجرت عملية استقصاء بين عينة من ٨٧,٠٠٠ مواطن كندي بالنيابة عن شراكة بين ١٦ وكالة حكومية اتحادية وتابعة للولايات وللأراضي الكندية ، في سبيل تجميع معلومات دقيقة عن أهمية وقيمة الطبيعة للمواطنين الكنديين .

ثالثاً- مجتمعات السكان الأصليين والمحليين

٢١- طلب من الأطراف أن تقدم معلومات عن البرامج التي تنفذ على المستوى الوطني ، مع التركيز بصفة خاصة على كيفية التصدي للاحتياجات المحددة للمجتمعات من السكان الأصليين والمحليين ، شاملة المساندة التي تقدم للأنشطة المنتهية على استعمال المعرفة المتصلة بالغابات في إدارة التنوع البيولوجي . وقد دلت الإجابات التي وردت على أن الأطراف طرحت ونفذت مشروعات رائدة أو مشروعات محددة تستعمل فيها آليات تشاركية لإشراك مجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، في عمليات صنع القرار المتصلة بالموضوع .

الف- المشروعات التي تعزز الاستعمالات التقليدية والمعرفة التقليدية

٢٢- إن أغلبية المشروعات التي تم التبليغ عنها تستهدف تعزيز نوعية الحياة للمجتمعات المحلية من خلال الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . وسواء كانت هذه المبادرات تستهدف المستوطنات الصغيرة مثل مجتمع توبا من السكان الأصليين في ولاية فورموزا بالأرجنتين أو المناطق المحمية مثل غابة مرتع التوس بسان ميغويل في غواتيمالا ، فهي بصفة عامة تستتبع سلسلة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز الاستعمال المستدام وحماية الممارسات والمعارف التقليدية . وقد طرحت مشروعات مشتركة بين عدة فروع العلم في سويسرا ، شجعت المجتمعات المحلية على استعمال الإدارة التقليدية للغابات لحفظ التنوع البيولوجي المحلي . والمعرفة التقليدية المتعلقة باستعمال الخشب تدرج إدراجاً متزايداً في البناء الحديث . وعلى غرار ذلك تقوم النمسا بمشروعات ، داخل مبادرة الاتحاد الأوروبي (LEADER) ، التي تساند التنمية المستدامة في المناطق الريفية ، وكذلك مراتع الكرة الحيوية ، لتعزيز الاستعمال المستدام للأخشاب والمعرفة التقليدية في بناء المنازل وترميمها . وقد شجعت كندا أيضاً عدداً من الشراكات وأكثر من ١٣٠٠ مشروع تساند التدريب في الاستعمال المستدام وممارسات الإدارة المستدامة للغابات بالنسبة للأمم الكندية الأولى .

٢٣- إن تنمية الحراجة الجماعية وإنشاء مناطق حفظ الغابات للسكان الأصليين في القرى هي أيضاً أمثلة طيبة على الكيفية التي تعالج بها الأطراف الحاجات المحددة للمجتمعات المحلية . ومشروع منطقة حفظ الغابات في ساموا ، وبرنامج PROFORS (Programa Forestal Sucumbios) ، في أكوادور ، مثلاً ، يعززان التنمية السليمة والاستعمال المستدام للغابات لتوليد الإيرادات ولممارسات الحفظ التي تقوم بها المجتمعات . وقد أبلغت نيجيريا أيضاً عن إنشاء عدة مراتع من الغابات يملكها المجتمع المحلي ، مثل مبرة EKURI في ولاية "كروس ريفير ستيت" ، التي تقوم فيها المجتمعات الأصلية بإدارة الغابات مستعملة في ذلك الممارسات والمعارف التقليدية .

باء- الآليات التشاركية

٢٤- سواء سميت هذه الآليات " الشراكات الاجتماعية " كما هي الحال في النمسا أو " الديمقراطية المباشرة " كما هي الحال في سويسرا ، أو ، مشاركة الجمهور كما هي الحال في فنلندا ، قامت الأطراف بالتبليغ عن إنشاء آليات وإجراءات لإحداث التوازن بين المصالح المختلفة لشتى أصحاب المصلحة ، بصفة خاصة للسماح لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين بأن تراعى آراؤهم في عمليات صنع القرار . وفي كندا ، يوفر برنامج الغابات النموذجية فرصاً لمجتمعات السكان الأصليين للمساهمة في صنع القرارات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات . وكولومبيا أخذت في اختتام المرحلة الثانية من المشروع في سبيل تنمية مساهمة المجتمعات المحلية في قطاع الغابات (PACOFOR) ، وهو نشاط يسعى إلى تعزيز مساهمة المجتمعات من السكان الأصليين والمحليين في أنشطة الزراعة الحراجية وفي الغابات ، في سبيل تحسين نوعية حياتهم .

رابعاً- الأدوات والمعايير

٢٥- إن الاستبيان قد تصدى لسلسلة من الموضوعات المتعلقة بالمنهجيات والمعايير والآليات المستعملة في الجهود المبذولة نحو تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات . والأطراف التي أجابت على الاستبيان قد أتت بتفاصيل عما يلي : (١) محاولاتها لتقييم وحساب القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي ؛ (٢) أدوات التخطيط ووضع النماذج المستعملة في سبيل الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي للغابات ؛ (٣) المعايير المستعملة لرصد استعمالات التنوع البيولوجي للغابات وتقييم التقدم في تنفيذ سياسات الإدارة المستدامة ؛ (٤) الاستعمال المستدام لموارد الغابات غير الخشبية .

الف- التقييم الاقتصادي للسلع والخدمات الناشئة عن التنوع البيولوجي للغابات

٢٦- إن التركيز الدولي على تقييم السلع والخدمات الناشئة عن الغابات يعكس وجود تفهم بين خبراء الغابات في العالم للوظائف المتعددة التي تؤديها الغابات مساندة وتوفيراً لوظائف وخدمات الأنظمة الإيكولوجية . وعلى الرغم من أنه يوجد بصفة عامة تقديرات عامة لقيم الغابات ، تتضمن أفكاراً عن القيم الذاتية والإيكولوجية والثقافية والاجتماعية والروحية للغابات ، إلا أن هناك في المعتاد قدر قليل من المعلومات عن القيمة المالية لهذه الوظائف . وأيضاً على الرغم من أهمية الموارد غير الخشبية للغابات ، إلا إن قيمتها قليلاً ما تؤخذ في الحسبان في تخطيط استعمال الأراضي ، كما أن القيم الاقتصادية لتلك المنتجات والخدمات ، قليلاً ما تؤخذ في الحسبان في تقدير

النتائج الداخلي الإجمالي^٢ . ومن البيانات التي وردت ظهر أنه على الرغم من الرغبة في إدخال تلك القيم في صلب قرارات الإدارة ، فإن البحث في بلدان كثيرة لإيجاد نهج جديدة للتقييم - بينما يسير هذا البحث قدماً - لم يتغلب بعد على المشكلات النظرية والمشكلات الأخرى اللازم حلها لجعل التقييم أداة تشغيلية .

٢٧- في كندا ، إن البحث في تقييم المنتجات الحراجية غير الخشبية وغير التقليدية متواصل في الجامعات ، وتم على مستوى درجات الماجستير والدكتوراه ، وفي النمسا ، طلبت الجماعة الأوروبية إجراء دراسة لتحري استقرار إطار EUROSTAT لرصد الوظائف غير الخشبية للغابات ، من وجهة نظر نمساوية . والبحث في تقييم المنتجات غير الخشبية للغابات وغيرها من وظائف الغابات قامت به أيضاً مؤسسات ومعاهد في الجمهورية التشيكية وفي ساموا والأكوادور . وفي ألمانيا تستعمل الدراسات بشأن تقييم السلع والخدمات غير السوقية منهجيات اقتصادية بيئية لتقدير القيمة المالية لحماية التنوع البيولوجي ، وكذلك قيمة الخدمات الترفيهية التي توفرها مناطق الغابات . وقامت وكالة الغابات السويسرية بتمويل دراسة أولى في ١٩٩٦ لتقييم مقدار وقيمة المنتجات غير الحراجية المستعملة في سويسرا . ولا يتم تجميع بيانات منتظمة وشاملة عن هذا الموضوع على الصعيد الوطني ، فيما عدا حيوانات الصيد . وبتزايد الاهتمام بهذا الموضوع ، هناك عدة مشروعات شرع فيها في سويسرا لإدماج البيانات المتعلقة بالمنتجات غير الخشبية في الإحصاءات المتوفرة ، مثل استقصاء صناعة الغابات والصناعة الخشبية .

٢٨- تجرى الدراسات بشأن أنظمة الحسابات المتعلقة بالمنتجات والخدمات غير الخشبية وتتقدم تلك الأنظمة في عدد من البلدان . ويشمل كتاب الإحصاءات السنوية لعام ٢٠٠٢ في فنلندا تقيماً شاملاً للصناعة والخدمات القائمة على أساس الأخشاب في الاقتصاد الوطني للمنتجات غير الخشبية من الغابات . والمبادرات لإنشاء نظام رسمي للتقييم قد طبقت أيضاً في غوايتمالا وبوليفيا وأكوادور .

باء- أدوات التخطيط ووضع النماذج للاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي للغابات

٢٩- إن النهج المتكاملة لإدارة الموارد والاستعمالات المتعددة للغابات جرى تعزيزها وتنفيذها في كثير من البلدان التي أجابت على الاستبيان . وفي هذا السياق ، ترى الأطراف أن النباتات (من إقليمية ومحلية ونباتات مواقع محددة) هي الأدوات الرئيسية للإدارة المستدامة للغابات . وخطط الغابات الإقليمية مثلاً هي وثائق استراتيجية تحدد الأهداف على المدى المتوسط والمدى الطويل التي تعالج اهتمام المجتمع السويسري بالغابات ، وهي إطار الاتجاه المستقبلي وصدور القرارات من جانب سلطات الغابات . وتساند النمسا التخطيط الشامل لعدة فروع العلم من خلال خطة تنمية الغابات وخطة حراجة تقنية ، وهذه الخطة الأخيرة إنما هي وثيقة صاغها صاحب الغابة أو صاغها اخصائي الغابة المختص وتشمل معلومات عن مجال الاهتمام . وعلى غرار ذلك فإن خطة إدارة الغابات في فنلندا ، لمن يحوزون الغابات حيازة خاصة ، إنما هي خطة يعدها في المعتاد اخصائيو الحراجة في تعاون مع مالك الغابة . وتتضمن تلك الخطة معلومات عن - مثلاً - أنواع الأشجار والأحجام

² / أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (٢٠٠١) " الإدارة المستدامة لموارد الغابات غير الخشبية " ، سلسلة المنشورات التقنية لاتفاقية

والأعمار والتنوع البيولوجي للغابة . ومراكز الغابات ورابطات إدارة الغابات توفر لملاك الغابات التدريب وغير ذلك من الخدمات الاستشارية لتنفيذ خططهم المتعلقة بإدارة الغابات .

٣٠- والخطط كثيراً ما تكون هي الأداة العملية لتنفيذ البرامج أو التشريع الطويل الأجل بشأن قضايا الغابات، كما هي الحال في قانون الغابات الوطني في الجمهورية التشيكية . وكثيراً ما ترتبط بالخطط طائفة واسعة من الأدوات التشريعية والخطوط الإرشادية المفروضة على أنشطة إدارة الغابات ، مثلاً مثل Province of Alberta's Timber Harvest Planning and Operations Ground Rules Watershed ، أو Planning and Biodiversity Guidelines under the British Columbia Forest Practices Code في كندا .

٣١- بالإضافة إلى الخطط التي تعالج مباشرة حفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام ، تم صياغة خطط أخرى لتغطي شؤون محددة تتعلق بحفظ التنوع البيولوجي للغابات ، فمثلاً ، في بلاروس ، إن الخطة المنطوية على التخصيص الفعال لمناطق محمية بصفة خاصة ، هو الأداة الرئيسية لحماية التراث الوطني والثقافي ، وحفظ التنوع البيولوجي والموارد الجينية وحماية مجموعات المناظر الطبيعية . ويمثل ذلك الخطة الفنلندية الإيكولوجية للمناظر الطبيعية ، التي تهدف على المدى الطويل إلى كفاءة بقاء الأنواع الأصلية ، باعتبارها أوائل قابلة للبقاء . ومن ضمن الأفعال الأخرى ، يقتضي ذلك حفظ الموائل النفيسة الموجودة وكفاءة تزويد الموائل الجديدة بالظروف اللازمة لنشوتها وتطورها . والبرنامج الكولومبي بشأن التنوع البيولوجي يعالج الحفظ والاستعادة للمناطق ذات الأولوية العالية وللأنظمة الإيكولوجية غير الحراجية ، وكذلك حماية الأنواع المهددة .

٣٢- بالإضافة إلى الخطط ذكرت ساموا أن أنظمة الإعلام الجغرافية (GIS) إنما هي أدوات قادرة ، تساعد على تنمية الغابات وتخطيط الحصاد من الغابات ، وفي ساموا ، تم وضع GIS يتضمن معلومات توضيحية من فيزيقية ، (مثلاً الكنتورات ، وأنماط صرف المياه) ومن سياسية تتعلق بالأراضي (مثلاً حدود الملكية وحدود الامتيازات المعطاة) . ويجرى هذا النظام في برنامج كمبيوتر مرتبط بقواعد بيانات رقمية ، وسوف يؤدي إلى وضع قائمة جرد الغابات .

جيم - معايير ومؤشرات الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للغابات

٣٣- أبلغت عدة أطراف معلومات عن الأخذ بمعايير ومؤشرات تم وضعها على الصعيد الدولي ، ثم تنقيح تلك المعايير في سبيل تطبيقها على نحو أفضل على الظروف والقيم المحلية والوطنية . إن عملية مونتريال الخاصة بالمعايير والمؤشرات في سبيل الحفظ والإدارة المستدامة لغابات المناطق المعتدلة المناخ والمناطق الشمالية قد أوجت إلى بلدان كثيرة بوضع أنظمة وطنية للرصد وإعداد قوائم الجرد . وعلى المستوى الإقليمي ، فإن المعايير والمؤشرات الأوروبية الجامعة للإدارة المستدامة للغابات هي أساس معظم الأنظمة الأوروبية (مثلاً في النمسا ، والجمهورية التشيكية وبلاروس وأستونيا و فنلندا وألمانيا وإيرلندا وسويسرا) . وقد قامت البلدان الأوروبية بتحويل تلك المعايير كي تتواءم مع الظروف المحلية ، إذ إضافت إليها بصفة عامة مؤشرات أخرى على الصعيد الوطني. وفي معظم الحالات ، روعي عند وضع المجموعة الوطنية من المعايير والمؤشرات ما جرى من

تطورات حديثة في عمليات الحراجة الدولية ، مثل مقترحات IFF/IPF في اتخاذ ما يلزم من خطوات ، وقرار لشيونة L.2 .

٣٤- على المستوى الوطني هناك عدد من البلدان قدمت تقارير عن إنشاء معايير ومؤشرات محددة . فمثلاً استمدت بلاروس معاييرها الرصدية من المعلومات المتاحة في قوائم الجرد واستقصاءات الأراضي التي قام بها الصندوق الحكومي للغابات . أما جمهورية ملدوفا ، فبعد أن أصبحت عضواً في ICP-Forests ، فقد قامت بتنظيم اختبارات دائمة لتقييم صحة الوضع القائم في نبات الغابات ، يقوم على أساس تقييم تساقط الأوراق وإزالة الأوراق من الأشجار ، وكذلك الأضرار الفيزيائية التي تسببها مختلف العوامل الحيوية وغير الحيوية . وقد قامت ساموا بوضع وتنفيذ مدونة وطنية لممارسات تقطيع الأشجار ، تتضمن قائمة بالمعايير والمؤشرات لرصد وتقييم عمليات التقطيع التجارية وتحدد عقوبات للممارسات التي لا تتماشى وأحكام سياسة الغابات ومدونة ممارسة التقطيع . وتعمل أكوادور على تنفيذ مشروعات رائدة لاختبار المعايير والمؤشرات المتعلقة بالاستعمال المستدام لغابة الأمازون . وقد أتمت كولومبيا ، بمساعدة من المنظمة الدولية لأخشاب المناطق الحارة (ITTO) ، مشروع بشأن تطبيق وتقييم المعايير والمؤشرات في سبيل الإدارة المستدامة للغابات . وقد توصلت إلى نتائج ملموسة ، مثل تحديد بعض الخطوط الإرشادية المنهجية لمساعدة وحدة إدارة الغابات على تخطيط الغابات . وقدمت حكومة كولومبيا اقتراحاً بالمعايير والمؤشرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات الطبيعية . والمجلس الكندي للوزارات المتصلة بالغابات قد وضع إطاراً من المعايير والمؤشرات ، يقوم بقياس المؤشرات الخاصة باستدامة الغابات على الأسس العلمية والتبليغ عنها . وتبذل أيضاً جهود لوضع المؤشرات المحلية التي تستنبط لملاءمة الظروف المحلية والإقليمية ، ولتوفير إطار رصد ما يحدث على الأرض من تغيرات ، وتقييم أثارها على المكونات الكثيرة للإدارة المستدامة للغابات .

٣٥- قدمت الأطراف أيضاً تقارير عن قوائم جردها وأنظمتها الرصدية ، التي تستعمل تحرياتها فيها عادة مناهج الاستقصاء المتعلقة بالعلوم البيولوجية وتغطي البرامترات الإيكولوجية والبيولوجية . وهذه الأنظمة لا تصور حتماً استدامة استعمال إدارة التنوع البيولوجي للغابات . بيد أن أنظمة جديدة وأشمل ، مكونة من قوائم الجرد ، آخذة في الظهور . ومن الحالات الماثلة قائمة جرد الغابات في النمسا ، التي تقدم ، بالإضافة إلى البيانات التقليدية بشأن أراضي الغابات وتنامي المخزون فيها ، تقدم الآن معلومات نفيسة عن الوضع القائم في تنمية الغابات وعن التنوع البيولوجي في الغابات . وسوف توفر قائمة الجرد بيانات أساسية من إيكولوجية واقتصادية بشأن أكثر من ١١,٠٠٠ قطعة أرض مرصودة في جميع أنحاء النمسا ، ستوفر لسياسة الغابات واقتصاد الغابات وعلم الغابات أساساً من المعلومات يجرى تحديثه ، في سبيل وضع التدابير القانونية والتخطيطية اللازمة . وتعتبر البلدان أن قوائم الجرد هي قواعد بيانات هامة تساعد إدارة الغابات بصفة عامة والحفظ والتعزيز للتنوع البيولوجي للغابات بصفة خاصة . ومن ضمن البرامج المختلفة والمشروعات الفردية التي أنشئت في سويسرا لهذا الغرض ، تمثل قائمة جرد الغابات الوطنية (NFI) قاعدة البيانات الأشمل في هذا الخصوص . وكجزء من البرنامج الوطني للرصد الخاص بغابات سويسرا ، تقوم NFI بتوثيق هيكل الغابات (أي وضع الوثائق) وتطورها .

٣٦- أما الاستراتيجية الوطنية الكندية بشأن الغابات فهي أكثر تركيزاً على الاستدامة ، وتوفر نظاماً من المؤشرات الوطنية لقياس ما يحرز من تقدم في تحقيق استدامة إدارة الغابات . وقد أفرج المجلس الوطني لإدارة الغابات في كندا في ١٩٩٥ ، عن وثيقة عنوانها " تحديد الإدارة المستدامة للغابات - نهج كندي في مجال المعايير والمؤشرات " ، حيث يكون التنوع البيولوجي هو المؤشر الأول . وقامت نشرات أخرى مماثلة بتجميع بيانات فيها تقرير عن الوضع القائم في التنوع البيولوجي للغابات وتركز على متطلبات الإعلام والفجوات فيه . والاستراتيجية الوطنية في كولومبيا في سبيل منع ومراقبة الإتجار غير المشروع في الأنواع الأبدية (Wild) تستهدف تعزيز الإدارة البيئية من خلال إيجاد تدابير مانعة ، ومن خلال التفتي ، والرصد ومراقبة الاتجار غير المشروع .

دال - الاستعمال المستدام لموارد الغابات غير الخشبية (NTFR)

٣٧- على الرغم من أنه ، في جميع البلدان التي أجابت على الاستبيان ، تستعمل موارد الغابات غير الخشبية استعمالاً واسعاً ، إلا أن عدداً من الأطراف قد أبلغت عن عدم وجود برامج وأنشطة تستهدف الإدارة المستدامة لتلك الموارد . وبعض البلدان بصدد وضع تشريع محدد ينظم استعمال تلك الموارد ، مثلاً قوانين حفظ الموارد الطبيعية في الولايات الاتحادية في النمسا أو القانون الاستوني للتنمية المستدامة أو اقتراح إصدار قانون جديد للحراثة في أكوادور . وكثيراً ما توضع الأطر القانونية لتنظيم استعمال مورد محدد من الموارد ، مثل قانون تربية الغزال الأيل (Reindeer) في فنلندا أو لوائح عديدة أخرى تتعلق بتنظيم الصيد على الصعيد الوطني . وقد وضعت حكومة بوليفيا لوائح تقنية في سبيل تعزيز استعمال الإدارة المستدامة للموارد غير الخشبية للغابات .

٣٨- فيما يتعلق برصد الموارد ، أنشأت الأرجنتين وحدة خاصة ، داخل إدارة الغابات فيها ، لتقييم الوضع القائم واحتمالات السلع غير الخشبية . ورصد الأنشطة يجرى في المعتاد على يد معاهد البحث . فإدارة الموارد الطبيعية في كندا مثلاً تساند شراكة مع جامعة Royal Roads University ، تركز على منتجات الغابات غير الخشبية من الغابات الساحلية بولاية كولومبيا البريطانية . وعلى غرار ذلك فإن المعهد الفنلندي لحيوانات الصيد ومصائد الأسماك مسؤول عن رصد الثدييات الكبيرة وطيور الصيد ، والإدارة المستدامة لأنواع الصيد تقوم على أساس هذه الاحصاءات وشرعت بلدان في أنشطة أخرى لتعزيز الاستعمال المستدام لموارد الغابات غير الخشبية ، شاملة مشروعات تتعلق بإنشاء " مناطق خاصة " . فمثلاً مشروع VAFOR في سويسرا (وهذه اللفظة بالإنكليزية تشير إلى تقييم الغابات) تقوم بتشجيع ملاك الغابات على الاعتماد على ما لديهم من قدرة في الأعمال بالسعي إلى الحصول على أجر عن الخدمات العديدة التي توفرها الغابات . وبرنامج السوق الخضراء في كولومبيا يستهدف تعزيز إنتاج السلع القابلة للاستدامة من الناحية البيئية ، وزيادة تقديم الخدمات البيئية التنافسية في الأسواق الداخلية والدولية ، مما يسهم في تعزيز جودة البيئة والرفاه الاجتماعي . وتعتمد موريشيوس على التوسع المقدر لصناعة السياحة لإنشاء فرص إضافية لقطاع الحرف اليدوية ، وسوف تجنب مناطق خاصة لإنتاج النباتات المساندة لصناعة الحرف اليدوية .

خامساً- الوضع القائم في تنفيذ الخطط الطوعية المستقلة لإصدار الشهادات الخاصة بالغابات

٣٩- إن خطط إصدار الشهادات للغابات تسعى إلى استكمال اللوائح والتشريع التي تحدد مجموعة من المبادئ والمؤشرات التي تشهد بأن المنتجات ناشئة عن غابات تدار إدارة مستدامة . ومن بين ٢٥ بلداً إسهمت في الرد على الاستبيان ، تم تسليط الضوء على عدة أنظمة لإصدار الشهادات الخاصة بالغابات ، وأكثرها شيوعاً من ضمن خطط إصدار الشهادات ، على الصعيد العالمي ، خطة (FSC) Forest Stewardship Council ، التي أنشئت في عام ١٩٩٣ . وتوجد في المنطقة الأوروبية عدة بلدان تستعمل خطة Pan-European Forest Certification (PEFC) التي أنشئت في ١٩٩٩ (أنظر الجدول ١) . وكلا النظامين ، أي الـ FSC والـ PEFC ، يستعملان معايير ومؤشرات فيها اختلاف طفيف ، للإدارة المستدامة للغابات ، غير أن كلاهما ينظر إلى التنوع البيولوجي في الغابة ، ويقوم كلاهما على تقييمات تقوم بها جهة ثالثة مستقلة . وفي معظم البلدان التي أرسلت تقارير منها ، يوجد لدى ملك الغابة اختيار بأن ينتقوا النظام الذي يفضلون استعماله .

٤٠- وبوليفيا هي البلد الأوسع مساحة من حيث غابات المناطق الحارة الطبيعية المشهود لها بنظام FSC ، في العالم ، إذا تبلغ هذه المساحة حوالي مليون هكتار . ولدى غواتيمالا أكبر مساحة ثانية ، تديرها المجتمعات المحلية . والبلدان الأخرى التي أجابت على الاستبيان والتي لديها غابات واسعة تعمل بنظام شهادات FSC هي : كندا ، النمسا ، فنلندا ، ألمانيا ، بولندا ، سويسرا .

٤١- قدمت كندا تقريراً عن كيف أن الأخذ بالمقاييس الطوعية لإصدار الشهادات أمر يساند تنفيذ ممارسات إدارة الغابات مع الالتزام الكامن وراء ذلك بحفظ التنوع البيولوجي وسلسلة طويلة من القيم الأخرى للغابات . إن إصدار الشهادات للغابات وما يتصل به من لصق البطاقات أمر يظل خياراً طوعياً للشركات ، نظراً لأن الحكومة الاتحادية ليس لها دور مباشر بشأن قرار شركات الغابات بأن تصبح شركات مشهوداً لها أو بشأن إيجاد أنظمة لإصدار الشهادات . ومهما كان الحال ، فإن إصدار الشهادات عن غابات كندا أمر مستمر على وتيرة ملحوظة جداً ، وإن كان مردها إلى الإلتزام الصادر من رابطة منتجات الغابات في كندا (FPAC) بشأن إصدار الشهادات . وفي يناير ٢٠٠٢ ، أصبحت FPAC أول رابطة صناعية تقتضي من جميع أعضائها من الشركات تقديم ممارستهم كي تتفحصها جهة ثالثة مستقلة تقوم بالمراجعة . وتمثل FPAC ٣٠ من أكبر منتجي البلد من لباب الخشب ومنتجات الورق والأخشاب ، تدير أكثر من ٧٥ في المئة من الغابات العاملة في كندا . ومن المقدر أنه بحلول عام ٢٠٠٦ سيكون ٧٥ في المئة على الأقل من غابات كندا مشهوداً لها بموجب أحد المقاييس المحددة للغابات المتاحة في كندا .

٤٢- وعلى غرار ذلك فإن الموقف العام لحكومة النمسا بشأن إصدار الشهادات هو أنه بينما تحبذ الحكومة تحبباً شديداً إصدار الشهادات إلا أنها لا تعزز أية خطة فردية . وتحت قيادة الـ WWF ، في النمسا ، وفي نطاق مجموعة أخشاب الـ WWF ، قامت كثير من الشركات النمساوية بالإلتزام باستعمال الأخشاب والمنتجات الخشبية الناتجة عن الغابات التي تصدر لها شهادات بموجب خطة FSC . وفي فنلندا إنشئ فريق عامل لتنفيذ

نظام إصدار شهادات FSC ، وتم وضع مشروع باقتراح مقياس معين . وحتى الآن لم تصدر شهادات بموجب FSC إلا مناطق صغيرة من الغابات تجرى عليها تجارب .

٤٣- إن الاتجاه الحالي التصاعدي لإصدار الشهادات للغابات يمكن أن يلحظ أيضاً في ألمانيا . ومع ذلك فإن النفقات اللازمة للتأكد من وجوه سلسلة الحراسة لا تسمح إلا بنسبة مئوية صغيرة نسبياً من المنتجات النهائية التي تحمل شهادات بدخول الأسواق . ولذا تبذل جهود كبيرة لتشكيل شبكة الحراسة حتى يصبح نظام هذه الشبكة أقرب إلى الناحية العملية . وهناك أكثر من ٦٣ مليون هكتار أي حوالي ٦١ في المئة تقريباً من مناطق الغابات في ألمانيا ، صدرت شهادات لها حتى الآن طبقاً لخطة FSC لإصدار الشهادات (٤% أو حوالي ٤٠٠,٠٠٠ هكتار) . والنظام إصدار الشهادات الأوروبي الجامع للغابات (PEFC) (٥٧% أي ٦١ مليون هكتار) . وتأخذ الولايات الاتحادية في ألمانيا بسياسات شتى تتعلق بإصدار الشهادات عن غابات الدولة ، ويقوم بعضها بتشجيع الـ PEFC بينما يفضل آخرون تشجيع خطة الـ FSC .

٤٤- أما في سويسرا فهناك نظامان لإصدار الشهادات معروفان هما : خطة إصدار الشهادات للـ FSC وخطة سويسرا بلصق بطاقات Q. والخطة الأخيرة قائمة على أساس معايير الـ ISO وأدرجت في خطة الـ PEFC . وذكرت سويسرا أن كلا النظامين لإصدار الشهادات قد أصبحا مستقرين تماماً في سويسرا ، وأنهما سيعملان معاً في المستقبل . وهناك علامة على الطريق تتمثل في " المعايير الدولية لإصدار الشهادات الخاصة بالغابات في سويسرا " . وهذه المعايير تحدد ما هي متطلبات إدارة الغابات التي ينبغي النص عليها عند إصدار الشهادات الخاصة بالغابات .

٤٥- إن نظام إصدار الشهادات الأوروبي الجامع بشأن الغابات ، يقوم على أساس معايير ومؤشرات هلسنكي، غير أن تطبيقه في البلدان الأوروبية المختلفة قد يكون تبعاً لمعايير وأجراءات متميزة جداً بين بلد وبلد . فمثلاً ، إن نظام فنلندا لإصدار شهادات الغابات (FFCS) قد وضع مقاييسه قبل تشغيل الـ PEFC ، رغم أنه لم يكن يملك في ذلك الوقت بطاقات أو سلسلة حراسة . والـ FFCS قائم على أساس إصدار شهادات من مجموعة إقليمية، ويستغل المعايير والمؤشرات الأوروبية الجامعة في سبيل الإدارة المستدامة للغابات . وتغطي FFCS جميع أبعاد إصدار الشهادات للغابات : المقاييس ، إصدار الشهادات على أساس سلسلة الحراسة ، اعتماد المراجعة الخارجية وجودة تلك المراجعة . وفي فنلندا تم إصدار الشهادات بموجب نظام الـ FFCS ، لـ ٩٥ في المئة من الغابات (ومجموعها ٢١٩ مليون هكتار) ومن ضمن البلدان الأخرى التي تستعمل إصدار شهادات الـ PEFC : النمسا (٢٠٠٢) ، الجمهورية التشيكية (٢٠٠١) ، أستونيا ، ألمانيا و فنلندا (أنظر الجدول ١) .

٤٦- وافق الـ PEFC في عام ٢٠٠١ على أن النظام التشيكي يفي بجميع المعايير الدولية . ومنتجات الغابات التي تصدر لها شهادات على أساس النظام التشيكي يمكن لصق البطاقات عليها حاملة الدمغة الدولية المتمثلة في علامة الـ PEFC . ومنذ عام ٢٠٠٢ كانت ١٠٠ في المئة من الغابات النمساوية خاضعة لنظام إصدار الشهادات الـ PEFC ، وكان يوجد حوالي ٣,٤٠٠ هكتار (٠,٨ في المئة) صدرت لها شهادات وفقاً لخطة الـ FSC. وفي أستونيا تشجع إدارة الغابات وإصدار الشهادات لمنتجات الغابات من جانب طائفة من الأطراف الصالعة في

هذا المجال ، تشمل الحكومة والمنظمات غير الحكومية وملاك الغابات . واستمارات الشهادات تشمل مقاييس الـ PEFC والـ ISO و ١٤٠٠١ .

٤٧- في بلاروس جرى وضع نظام إصدار الشهادات للغابات ، وقد أنشئ مركز إيكولوجي لمعلومات التعلم . ويشجع السودان كذلك تنفيذ خطط توعية لإصدار الشهادات للغابات ، غير أنه لا توجد تدابير أو آليات لتنفيذ تلك الخطط . وفي ساموا ، بدأت المناقشة بشأن إصدار الشهادات ، وعقدت ورشة تدريب أشرفت عليها وكالتا SPC/GTZ ، في بداية هذه العام . والأهداف الرئيسية للورشة هي إنشاء فريق عامل وطني لإصدار الشهادات ، سيقوم بإشراك جميع أصحاب المصلحة المتصلين بالغابات والنظر في هل ينبغي أن يكون لساموا منتجات غابات مشهود لها ، مع تبين المقاييس المفضلة لإصدار الشهادات .

الجدول ١ نظم إصدار الشهادات في البلدان التي أجابت على الاستبيان

مجلس الإشراف على الغابات (FSC)	إصدار الشهادات الأوروبية الجامعة للغابات (PEFC)	النظم الأخرى لإصدار الشهادات	البلدان التي ليس لديها تدابير محددة أو التي هي بصدد اتخاذ تلك التدابير
الأرجنتين	النمسا	كندا (CSA)	بلاروس
النمسا	الجمهورية التشيكية	كندا (SFI)	(جمهورية إيران الإسلامية)
بوليفيا	أستونيا	أستونيا	إيرلندا
كندا	فنلندا (FFSC)	سويسرا (الخطة)	موريشيوس
كولومبيا	ألمانيا	السويسرية (Q-Label)	نيجيريا
الجمهورية التشيكية	بولندا		عمان
أكوادور			جمهورية ملدوفا
أستونيا			ساموا
فنلندا			السودان
ألمانيا			طاجستان
غواتيمالا			جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة
بولندا			
سويسرا			

سادسا- مساندة وإسهام في مبادرات التعاون الإقليمية

٤٨- خلال العقود القليلة الماضية اكتسب التعاون في ميدان الحفظ والإدارة المستدامة للغابات أهمية متزايدة على الصعيد الإقليمي . فمثلاً إن المؤتمر الوزاري بشأن حماية الغابات في أوروبا (MCPFE) قد أصبح محفلاً دائماً للتعاون بين الوزارت المكلفة بالغابات في ٤٠ دولة أوروبية .

٤٩- وهناك مثل آخر على مبادرة أوروبية هي " ناتورا ٢٠٠٠ " التي تحدد شبكة متماسكة من المناطق المحمية خلال المنطقة كلها . وألمانيا ، بوصفها أحد الأعضاء ، قد أنشأت مزيداً من التعاون بين المناطق المحمية الداخلية المتاخمة وبين البلدان المجاورة لها . ومن الأمثلة على التعاون العابر للحدود بين ممارسات الإدارة ، في المناطق المحمية ، المرتع الوطني البفاري للغابات والمرتع الوطني البوهيمي للغابات ، (وكلاهما بين الجمهورية التشيكية وألمانيا) و " Palatinate Forest/Northern Vosges " الذي هو مرتع عابر للحدود ويدخل في الكرة الحيوية بين ألمانيا وفرنسا ، في إطار برنامج الإنسان والكرة الحيوية (MAB) التابع لليونسكو .

٥٠- إن الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الألمانية هو جزء ثنائي ؛ ولذا فألمانيا تساند بصفة عامة وتعزز تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي (NBSAPs) والبرامج الوطنية للغابات (NFPs) كإطار سياسي للتصدى للأسباب الكامنة لنزع الغابات بطريقة شاملة ومشاركة بين شتى القطاعات . ومساندة البلدان النامية بشأن حفظ الغابات وما يتصل بها من جوانب ، هي أيضاً جزء من برنامج ألمانيا للتعاون الإنمائي مع أكثر من ٣١٠ مشروعات موجودة في ٦٦ بلداً .

٥١- وكانت بلدان البلطيق نشطة أيضاً في الشروع في عدة مشروعات تعاون . وفي ١٩٩٨ ، مثلاً أقر مجلس دول بحر البلطيق برنامج العمل " البلطيق ٢١ " للتنمية المستدامة ، وهو برنامج مشترك يركز على التنمية الإقليمية وعلى سبعة قطاعات اقتصادية تشمل الغابات ، التخطيط المكاني والتربية . ومشروعات التعاون بين بلدان البلطيق وفنلندا جرى تطبيقها أيضاً تحت برنامج العمل ٢١ للبلطيق بشأن الغابات .

٥٢- أن مساعدة البلدان النامية قدمتها أيضاً كندا ، التي نظل أحد المانحين الرئيسيين في العالم للمساعدات في الحراجة الدولية . وفي هذا السياق أبلغت كندا عن زيادة المعونة الخارجية بمقدار لا يقل عن ٨ في المئة في السنة، خلال كل من السنوات القادمة . وبالإضافة إلى ذلك كانت كندا من أوائل المساندين للشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية وتعهدت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لمساندة خطة وافقتها عليها قمة البلدان الثمانية التي هي مجموعة البلدان الأشد تصنعياً في العالم ، في كندا في يونيو ٢٠٠٢ . وتوجه المساعدة نحو تلبية احتياجات العيش للقطاعات الأشد فقراً من السكان ، ولتخفيف بعض المشاكل البيئية الأشد خطورة التي تواجه اليوم العالم النامي ، مثل التصحر وتآكل التربة .

٥٣- هناك مثال آخر على التعاون الدولي وهو ضلوع كندا في النموذج الدولي لشبكة الغابات . والغابات النموذجية تدار من خلال شراكة بين أصحاب المصلحة في المنطقة ، وتقوم بالتدليل على الإدارة المتكاملة للموارد الرئيسية وتستعمل أكثر التكنولوجيات تقدماً والممارسات السديدة إيكولوجياً في أنشطة الحراجة . وهناك موضوع مركزي موجود في البرنامج النموذجي الدولي للغابات وهو إيجاد روابط محددة بين بعض الغابات النموذجية الفردية وغيرها التي يجري إنشاؤها . ومن خلال عملية " توامة " يقوم عاملون مختارون في غابة نموذجية مستقرة بدور " معلمين " يساعدون الغابة النموذجية على الوضع والتخطيط والعمليات والتدريب وأنشطة نقل التكنولوجيا ، داخل الشبكة . وفي قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ، إلتزمت كندا بأن تمد مفهوم الغابات النموذجية على النطاق الدولي كله . ومواقع الغابات النموذجية الدولية ، التي أنشئت أو التي يجري إنشاؤها (في كندا والولايات المتحدة والمكسيك والاتحاد الروسي وشيلي والأرجنتين واليابان وماليزيا) مصممة

لكي تترجم مبادئ الغابات المتفق عليها كجزء من قمة الأرض ، إلى حقائق . وكل غابة نموذجية تقام تعتبر نموذجاً صالحاً على مستوى التشغيل ، يستهدف تحقيق انتقال من الإدارة التقليدية للغابات إلى إدارة للإنتاج المستدام لمنتجات الغابات والحفظ البيئي . وبالإضافة إلى توفير مساعدة منها ، قامت كندا بالتبليغ عن تعزيز إدارة الغابات على نحو مستدام بنقل تكنولوجيات الغابات إلى بلدان أخرى فمثلاً تقوم بكندا بنشر خرائط متفاعلة بشأن الحرائق ، على الانترنت يومياً ، من خلال " FireM3 " ، الذي هو أول نظام كامل الاتوماتيكية لرصد حرائق الغابات الكبيرة ووضع خرائط لها ونماذج لها على الصعيد الوطني . ونقلت تكنولوجيا هذا النمط الأول (prototype) إلى كل من المكسيك والولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا .

٥٤- أبلغت حكومة غواتيمالا عن بعض الأمثلة من أمريكا اللاتينية على أنشطة تعاونية هي :

- (أ) الممر البيولوجي في أمريكا الوسطى ؛
- (ب) مشروع تغيير المناخ لغابات أمريكا الوسطى ؛
- (ج) لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية (CCAD) ؛
- (د) لجنة أمريكا الوسطى للغابات والمناطق المحمية (CCAB-AP) ؛

٥٥- إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) كانت من المحافل الرئيسية للتعاون في أفريقيا . ومن أهداف هذه الجماعة الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والحماية الفعلية للبيئة . وتسعى SADC إلى كفاية أن توجه جميع أنشطتها وبرامجها نحو تخفيف وطأة الفقر لإمكان إيجاد حلول للمشاكل الجامعة بين شتى القطاعات . ومنذ أنضمام موريشيوس إلى هذه المنظمة في عام ١٩٩٥ ، قامت بمشروعين وافقت عليهما SADC . والمشروع الأول يرمي إلى تعزيز وتحسين (كليات الحراجة) في منطقة SADC . وهناك حوالي ١٢٠ مسؤول عن الغابات جرى تدريبهم على قضايا الغابات وتشمل تلك القضايا عنصراً يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي بجامعة موريشيوس . والمشروع الثاني - وهي مشروع شبكة SADC لمراكز الأشجار - يتضمن إنتاج بذور ذات جودة عالية لاستعمالها في برامج إعادة التشجير ، ولمساهمة ٢٨ مسؤولاً في منهج تدريسي بشأن الموارد الجينية للغابات وإدارة الاستقصاءات الإيكولوجية .

٥٦- أن البرنامج البيئي الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ (SPREP) ، الذي مهمته هي " تعزيز التعاون في منطقة جنوب المحيط الهادئ وإسداء المساعدة في سبيل حماية وتحسين البيئة فيه وكفالة التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية " يعزز الحفظ والاستعمال المستدام لموارد الغابات من خلال استراتيجية عمل لحفظ الطبيعة . وساموا هي أحد البلدان الأعضاء التي قدمت تقريراً عن تلك المبادرة .

سابعاً- الدروس المستفادة

٥٧- جرى التشاور مع الأعضاء وطلب منها تقديم تعليقات عن الدروس المستفادة على مستوى البلد بشأن الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي للغابات . ويبدو من الإجابات التي وردت أن هناك توافقاً في الآراء أخذ يتبدى حول أهمية ما يلي : (١) توعية الجمهور وتثقيفه وبرامج الاتصالات لتعزيز الممارسات المستدامة ؛ (٢) البحث

والرصد في التنوع البيولوجي للغابات ؛ (٣) إنشاء آليات تشاركية وبناء القدرة ؛ (٤) الحراجة المتعددة الوظائف والإدارة التوأمية .

٥٨- تبينت الجمهورية التشيكية أن التعليم العام هو من الشواغل الرئيسية في سبيل الإدارة المستدامة للغابات . وكانت هذه القضية في مقدمة موضوعات جدول الأعمال ، منذ رسم سياسة الدولة بشأن الغابات في ١٩٩٥ ، التي شجعت أموراً منها التدريب المهني للعاملين . وحكومة جمهورية ملدوفا ذكرت أنها تركز تركيزاً شديداً على البرامج التعليمية وعلى تدريب العاملين في مجال التنوع البيولوجي وحماية المناظر الطبيعية ، وقد نظمت عدة مناهج لهذا الغرض . أما في هولندا وفنلندا فقد تبيننا أن إشراك أصحاب المصلحة في حملات التعليم والإعلام هو مطلب ضروري لتحقيق الإدارة المستدامة . وبالإضافة إلى إشراك كل من قبرص وساموا في هذا المجال ، قالت الدولتان إن الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهود والموارد والالتزامات على المدى الطويل في سبيل أن تستفيد المجتمعات المحلية فعلاً من البرامج .

٥٩- ذكرت الأرجنتين أنها تعتبر أن تحقيق الإدارة المستدامة هي إجراء بطيء ومكلف ، يقتضي جهوداً كبيرة في مجال البحث ، كي يكون قادراً على أن يجمع بانتظام المعلومات اللازمة ويزيد القدرة وتوعية المجتمعات المحلية . والواقع أن الحاجة إلى مزيد من البحث ومن رصد التنوع البيولوجي وتقاسم المعلومات كانت مطلباً ذا أولوية بالنسبة لكثير من البلدان . ومن الشواغل الرئيسية لحكومة أستونيا مثلاً نقص المعلومات والاتصالات بين مختلف المنظمات التي تتعامل مع الإدارة المستدامة واستعمال التنوع البيولوجي . وفي السودان نقص للرصد المنتظم لمكونات التنوع البيولوجي ، وهو أمر يؤثر في إدارة ذلك التنوع . واعترفت فنلندا بأن أنظمة رصد التنوع البيولوجي تحتاج إلى تحسين ، مثلاً في سبيل توفير معلومات أشد تفصيلاً عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي لحفظ الغابات . أما في غواتيمالا ، فإن إتاحة المعلومات لجميع أصحاب المصلحة أمر جوهري ، حيث أن الحاجة إلى إيجاد نظام رصد على الصعيدين الوطني والإقليمي لتجميع المعلومات وتقاسمها بشأن الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة ، قد أصبح من الأمور ذات الأولوية .

٦٠- إن التشاور مع المجتمعات المحلية وبناء القدرة أصبحاً أيضاً موضوعين من نوات الأولوية ، تبينهما أيضاً عدد من البلدان كطريقة لتحسين الإدارة المستدامة للغابات . قالت كندا أن مفتاح البلد للنجاح في الإدارة المستدامة للغابات أمر يتعلق بالتشاور الواسع النطاق الجاري بين القطاعين العام والخاص وقد أسفر عن مبادئ جامعة تتعلق بإدارة الغابات والالتزامات في هذا المجال . ومثلاً إن الاستراتيجية الوطنية الرابعة للغابات (١٩٩٨ - ٢٠٠٣) تم وضعها بإسهام من الأطراف والمنظمات المعنية بالموضوع . وخبرة نيجيريا تعترف أيضاً بالحاجة إلى تركيز إدارة الغابات المحمية في الناس ومجتمعاتهم ، وفي تعزيز الإنصاف في تقاسم المنافع الناشئة عن استعمال مكونات التنوع البيولوجي . وتفهم عدد من البلدان أن الإدارة الضعيفة كثيراً ما تكون نتيجة النقص في الموارد والقدرة . وفي عمان مثلاً تعاني في المعتاد الوكالات الوطنية المسؤولة عن المراعي والغابات والموارد الطبيعية من قلة عدد الموظفين وقلة المال . وتشارك ساموا الشاغل نفسه بشأن نقص الموارد البشرية والمالية . وشددت كولومبيا على أنه ينبغي أيضاً إسداء مزيد من المساعدة للمجتمعات المحلية فيما يتعلق بالتكنولوجيات الملائمة لإدارة منتجات الغابات وتحويل تلك المنتجات .

٦١- فيما يتعلق بالنهج المنهجية يبدو أنه هناك تفهماً مشتركاً لأهمية إدارة الغابات بشكل مستدام باعتباره الإطار الملائم للربط بين الحفظ وأهداف التنمية . والإدارة المتعددة الوظائف للغابات يمكن أن تكون أداة لإنماج الحفظ في الاستعمالات المستدامة للغابات . وعمليات الإدارة التوافقية وكذلك نماذج إدارة الأنظمة الإيكولوجية هي وسائل فعالة تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف . ولهذا الغرض ، ذكرت الحكومة الألمانية أنها درست وقامت بتوثيق الروابط بين الإدارة المستدامة للغابات ونهج الأنظمة الإيكولوجية .

المرفق الأول

العنصر ١، الغاية ٤ ، الهدف ١ من برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات

الغاية ٤ : تعزيز الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للغابات

الهدف ١ : تعزيز الاستعمال المستدام لموارد الغابات ، في سبيل تعزيز التنوع البيولوجي للغابات

الأنشطة :

٤-١-١ مساندة أنشطة مجتمعات السكان الأصليين والمحليين الضالعين في استعمال المعرفة التقليدية المتعلقة بالغابات ، في إدارة التنوع البيولوجي .

٤-١-٢ وضع ومساندة وتعزيز البرامج والمبادرات التي تعالج الاستعمال المستدام للمنتجات الخشبية وغير الخشبية من الغابات .

٤-١-٣ مساندة التعاون الإقليمي والعمل على الاستعمال المستدام للمنتجات والخدمات الخشبية وغير الخشبية من الغابات ، شاملة من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرة داخل المناطق وفيما بين المناطق .

٤-١-٤ تحسين إدارة الغابات وممارسات التخطيط التي تضم القيم الاجتماعية الاقتصادية والقيم الثقافية لمساندة وتسهيل الاستعمال المستدام .

٤-١-٥ تعزيز العمل التعاوني بشأن الاستعمال المستدام لمنتجات وخدمات الغابات ، وعلاقة ذلك بحفظ التنوع البيولوجي مع الأعضاء الآخرين لشراكة تعاونية بشأن الغابات .

٤-١-٦ تعزيز تنفيذ خطط إصدار الشهادات الطوعية الموثوق بها للغابات ، من طرف ثالث ، وهي شهادات تأخذ في الحسبان المعايير الخاصة بالتنوع البيولوجي للغابات وسيجرى مراجعتها مع مراعاة حقوق ومصالح مجتمعات السكان الأصليين والمحليين .

٤-١-٧ إقامة مواقع تدليل تبين أهمية حفظ الغابات وتسليم السلع والخدمات على الأرض ، من خلال الإدارة المستدامة للغابات ، وهي سلع وخدمات تمثل كذلك أنماطاً مختلفة من الغابات ، ومن الموضوعات ومن الاحتياجات الإقليمية ، من خلال دراسات حالات .

٤-١-٨ تسهيل ومساندة قطاع خاص مسؤول ، ملتزم بممارسات الحصاد المستدام وبالامتثال للقوانين الداخلية من خلال سن القوانين وتطبيقها الفعال على الحصاد المستدام للموارد الخشبية وغير الخشبية .

المرفق الثاني

استبيان

- ١- السياسة والتخطيط
- ١-١ هل قام بلدكم أو يزعم أن يقوم بتغييرات هيكلية (تشريع جديد ، إنشاء مؤسسات جديدة ، إلخ) لتعزيز الإدارة المستدامة واستعمال التنوع البيولوجي للغابات وتقاسم المنافع ؟
- ٢-١ كيف يأخذ بلدكم /منظماتكم في اعتباره (أو اعتبارها) ، احتياجات الأجيال القادمة ، عند تخطيطه للإدارة المستدامة واستعمال الموارد البيولوجية للغابات وتقاسم المنافع ؟
- ٣-١ ما هي السياسات و/أو البرامج التي قام بلدكم /منظماتكم بتنفيذها ، لتعزيز الإدارة المستدامة واستعمال الموارد البيولوجية للغابات وتقاسم المنافع الناشئة عن ذلك الاستعمال (المرجو إعطاء أمثلة) ؟
- ٤-١ هل ممارسات حكوماتكم/منظماتكم في مجال التخطيط للاستعمال المستدام لموارد الغابات تشمل القيم الاجتماعية الاقتصادية والقيم الثقافية؟ وكيف جرى ذلك ؟ (المرجو إعطاء أمثلة) ؟
- ٢- مجتمعات السكان الأصليين والمحليين
- ١-٢ هل هذه البرامج ، التي وضعت لتعزيز الإدارة المستدامة للاستعمال المستدام للموارد البيولوجية للغابات ، هل تصدت لتلبية الاحتياجات المحددة لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين ، شاملة الأنشطة المساندة لتلك المجتمعات ، شاملة استعمال المعرفة التقليدية المتصلة بالغابات بشأن إدارة التنوع البيولوجي (المرجو إعطاء أمثلة) ؟
- ٣- الأدوات والمعايير
- ١-٣ هل يقوم بلدكم بتقييم /حساب القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يولدها التنوع البيولوجي للغابات ؟ فإذا كان الرد بالإيجاب ما هي الأدوات /المنهجيات /المعايير ، وآليات التبليغ التي تستعمل ؟
- ٢-٣ ما هي أدوات التخطيط ووضع النماذج التي تشجعها بلدكم /منظماتكم في سبيل الإدارة المستدامة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للغابات ؟
- ٣-٣ ما هي المعايير والمؤشرات التي يستعملها بلدكم /منظماتكم لرصد الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للغابات وتقييم ما يحرز من تقدم في تنفيذ سياسات الإدارة المستدامة ؟
- ٤-٣ هل يقوم بلدكم بتشجيع استعمال الإدارة المستدامة لموارد الغابات غير الخشبية (NTFR) ؟ وإذا كان الرد بالإيجاب المرجو إعطاء معلومات عن منهجيات وأدوات إدارة NTFR واستعمالها .
- ٥-٣ هل يقوم بلدكم/منظماتكم برصد الاستعمالات المستدامة للتنوع البيولوجي للغابات ؟ وإذا كان الرد بالإيجاب ما هي الأدوات /المنهجيات /المعايير وآليات التبليغ المستعملة ؟

٤- خطط إصدار الشهادات

١-٤ هل يقوم بلدكم بتشجيع تنفيذ خطط طوعية مستقلة لإصدار الشهادات للغابات ، تأخذ في الاعتبار المعايير الخاصة بالتنوع البيولوجي للغابات وحقوق مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وإدارة NTFR ؟

٥- التعاون

١-٥ هل يقوم بلدكم/منظماتكم بمساندة/الإسهام في مبادرات وأعمال التعاون الإقليمية بشأن الاستعمال المستدام لمنتجات وخدمات الغابات ، شاملة من خلال نقل التكنولوجيا وبرامج بناء القدرة ؟ وإذا كان الرد بالإيجاب المرجو إعطاء أمثلة .

الدروس المستفادة وتوصيات

١-٦ ما هي الدروس المستفادة في بلدكم/منظماتكم فيما يتعلق بالإدارة المستدامة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي وتقاسم المنافع ؟ وما هي الشواغل المحددة لبلدكم /منظماتكم بشأن تلك القضايا ؟

٢-٦ المرجو بيان آرائكم وتوصياتكم على أساس خبرة بلدتكم /منظماتكم في سبيل الإدارة المستدامة والاستعمال المستدام للموارد البيولوجية للغابات وتقاسم المنافع .
